الأنباء
الخميس 6 اكتوبر 2011

تحليل إخباري

مؤشرات اقتصادية سلبية تواجه الحكومة

إضافة للغبار السياسي الرمادي الذي يتجمع في السماء اللبنانية، يلاحظ المراقبون، ان مجموعة من المؤشرات الاقتصادية السلبية، تتراكم لتلقي بظلالها على المساحة الضيقة التي تتحرك فيها الحكومة. وهذه المؤشرات السلبية، تأتي من مصدرين مختلفين: المصدر الأول هو ان واقع الاقتصادي اللبناني يعاني من مجموعة من الصعوبات، منها ما هو محلي مرتبط بالاوضاع السياسية غير المثالية للتحفيز الانتاجي، ومنها ـ وهو الأكبر ـ مصدره الاوضاع السياسية الاقليمية والدولية المضطربة، وخاصة في محيط لبنان، لاسيما في سورية، الجارة الاقرب.
تراجعت حركة الودائع المصرفية، خلال الـ 7 أشهر الاولى من العام 2011 بنسبة 27٪ قياسا بعام 2010، وهبطت من 10300 مليون دولار الى 7588 مليون دولار حتى نهاية شهر يوليو المنصرم.
وتأثر لبنان بتراجع الاستثمارات الوافدة الى المنطقة العربية بنسبة 83٪، وهي انخفضت من 20 مليار دولار عام 2010 الى 4,8 مليارات عام 2011 لتاريخ الاول من سبتمبر.
ويعاني الاقتصاد اللبناني ـ خاصة قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة ـ من انعكاسات الاضطرابات في سورية بشكل واسع جدا. كون سورية ممرا مهما للصادرات اللبنانية، وهي سوق لمنتجاته في نفس الوقت، وتقدر صادرات لبنان الى السوق السورية بأكثر من 6٪ من مجموع هذه الصادرات، وهي توقفت بالكامل من جراء قرار سورية إيقاف الاستيراد من الخارج، ناهيك عن تأثر لبنان الكبير في المجال السياحي، بسبب هذه الاحداث.
والعجز في الميزان التجاري اللبناني تجاوز الـ 13 مليار دولار، وهو يهدد بكارثة اقتصادية، لولا تحويلات أموال المغتربين اللبنانيين، التي تقارب الـ 9 مليارات دولار، وتساهم في تصحيح خلل ميزان المدفوعات.
كل ذلك انعكس سلبا على قوة الاقتصاد، وادى الى تدني مستوى النمو الى ما دون الـ 1,7٪، ولا يعني التصنيف الايجابي لديون لبنان الخارجية من قبل مؤسسة، ميريز لانش الدولية، ان الاقتصاد تعافى، او انه منتعش.
اما المصدر الثاني للمؤشرات السلبية، فهو في ارتفاع مستوى التضخم في أسعار السلع والخدمات، مما أنتج حركة مطلبية محقة، تضغط على الحكومة لزيادة الرواتب والاجور، ورفع مستوى التقديمات الصحية والاجتماعية، ناهيك عن القطاعات التي تطالب بتصحيح أوضاعها المزرية، كالاساتذة المتعاقدين في الجامعة اللبنانية.
لا تستطيع الحكومة اللبنانية تجاهل هذه المؤشرات، فهي ملزمة بتلبية المطالب الاجتماعية العادلة، وهي في نفس الوقت تحت كابوس تراجع النمو من جهة، وشكل من أشكال الحصار الخارجي المقنع ـ أو لنقل عدم الحماسة الخارجية لمساعدتها ـ من جهة أخرى.
ان صمود الحكومة أمام التحديات الاقتصادية القادمة مسألة في غاية الأهمية، خاصة أنها وعدت في بيانها الوزاري بتحسين مستوى معيشة اللبنانيين. ومعظم القوى السياسية الممثلة فيها لا تستطيع أبدا أن تتنكر لمناصرتها الدائمة لحقوق العمال والموظفين والفقراء.
هل يتجرأ وزير المالية محمد الصفدي ومعه الحكومة مجتمعة، أن تزيد من مستوى الضرائب بحق الاغنياء، والبنوك، لتغطية جزء من العجز، رغم تهديدات هؤلاء من مغبة اللجوء الى هذا الخيار الذي يدمر الاقتصاد الخدماتي برأيهم؟

● بيروت ـ د.ناصر زيدان

مصادر 14 آذار لـ «الأنباء»: حزب الله و«الوطني الحر» سيتشددان بمواقفهما بعد الڤيتو الروسي

«تمويل» المحكمة «يُشعل» السجال وجنبلاط يتوقع استقالة رئيس الحكومة

وعون لـ «ميقاتي وسليمان»: موّلا «المحكمة» من جيبكما «شركة حلبية»!

رئيس الحكومة نجيب ميقاتي مستقبلا العماد جان قهوجي في السراي امس (محمود الطويل)

لا قضية تعلو فوق قضية تمويل المحكمة الدولية، لا ملف الكهرباء ولا التعيينات ولا الإضراب العمالي العام ولا حتى الاعتصام الشعبي الذي قاده نواب الكتائب و14 آذار بوجه خطوط التوتر العالي التي حاولت كهرباء لبنان مدها فوق منطقة عين سعادة (المتن) امس، بأمر من وزير الطاقة جبران باسيل وبحماية القوى الأمنية، كل هذه الملفات الساخنة منها والباردة، انكفأت أمام الموضوع الأكثر إلحاحا وهو تمويل لبنان للمحكمة الدولية، والذي يتوقف عليه مصير الائتلاف الحكومي القائم.
مصادر في 14 آذار قالت لـ «الأنباء» ان تشدد حزب الله وحليفه العماد عون مرتبط الى حد بعيد بما يرونه من صلابة الموقف السوري الميداني والدولي، بوجه الانتفاضة الشعبية، بعد الڤيتو الروسي ـ الصيني في مجلس الأمن، لكن هذه المصادر تتوقع انقلاب الصورة بعد صدور الملحق المنتظر من قرار الاتهام عن المدعي العام الدولي، الى جانب تطورات أخرى.
على اي حال النائب وليد جنبلاط ينظر بتشاؤم الى الموقف الداخلي، في ظل ممانعة الأكثرية الوزارية في تسهيل مهمة سداد لبنان لالتزاماته للمحكمة الدولية، وهو قال لصحيفة اللواء البيروتية امس، ان الوضع السياسي شديد التعقيد، وان هناك أزمة حقيقية بسبب تمويل المحكمة، وأعرب عن خشيته من ان يدفع رفض حزب الله مع حليفه السوري للتمويل برئيس الحكومة نجيب ميقاتي الى الاستقالة.
جنبلاط ومن جهة ثانية، استغرب الاهتمام الذي أعطاه الإعلام لعدم اجتماعه بالرئيس سعد الحريري في باريس، وقال: عندما نلتقي بالحريري نلتقي في العلن وبالصوت والصورة.
بدوره، أعلن رئيس تكتل «التغيير والإصلاح» النائب ميشال عون عن عدم استعداده لتمويل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان بشكل غير شرعي وغير قانوني طالبا من رئيسي الجمهورية ميشال سليمان والحكومة نجيب ميقاتي ان يمولاها من جيبيهما على طريقة «شركة حلبية» ومشيرا الى انه لن يساير احدا في التعيينات.
وتابع عون: انا اتكلم قانونا ودستورا، لا يحق لا لميقاتي ولا لغيره ان يدفع دون اتفاقية بطرق قانونية، ليس له الحق ان يدفع او ان يلتزم تجاه احد اوباما وغيره لأنها سرقة من المال العام.
وكان قد جزم كل من ميقاتي وسليمان خلال ترؤسهما جلسات مجلس الأمن الدولي الأسبوع الماضي ان لبنان يحترم قرارات الشرعية الدولية بما فيها المحكمة الدولية.
وفي سياق آخر تكلم عون عن الموازنة فاعتبر ان المشروع الذي قدم من قبل وزير المالية محمد الصفدي يحتاج المزيد من البحث متابعا: لا حل إلا بإجراء الحسابات ولا تسويات في هذا الأمر، نحن لسنا آتين لنغطي على المخالفات.
وتابع: كل عمل غير قانوني عليه ان يتبين الآن، لا مهادنة في هذه المواضيع والذي يريد ان يخانق فليكن، الضريبة ذهبت نحو الارباح وليس الاستهلاك اي نحو الذي لا يخلق اي وظيفة او عمل ما.
كما اتهم عون الصفدي ووزير الداخلية والبلديات مروان شربل بأنهما يعطلان مبلغا مهما من المال الذي يشغل البلديات مضيفا ايضا هنا وهناك لا وعي ولا مسؤولية الكل يريد تجاوز القوانين، هل نعيش في تشريع عشائري ام ان هناك دستورا نطرحه؟!
ونظرا لما ورد على لسان قادة 8 آذار فإن ملف تمويل المحكمة يوحي بأن هذا الفريق لن يسمح بمرور عملية التمويل في مجلس الوزراء إلا اذا تمت تسوية يجري العمل عليها الآن وفق معلومات «الأنباء» ضمن اكثر من احتمال.

انسحاب أم امتناع؟

وأبرز هذه الاحتمالات ان ينسحب وزيرا حزب الله من الجلسة الحكومية المخصصة لمشروع قانون التمويل، وان يمتنع من يريد ان يمتنع من حلفائه عن التصويت، مكتفين بالحضور لتأمين النصاب لأن الموقف السلبي الذي قد يعتمد سيكون موجها للمجتمع الدولي وليس للمحكمة الدولية وحسب.

هل يسحب ميقاتي بند التمويل أم ينسحب؟

وفي هذه الحالة، سيكون امام رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، اما سحب بند التمويل من مجلس الوزراء تمهيدا لمخرج آخر كي يحفظ رأس حكومته، واما ان يرفض هذا التحدي ويلجأ الى ابغض الحلال الذي هو الاستقالة، التي لا تبدو متاحة اقليميا، إلا اذا كان ظهور المجلس الوطني الانتقالي السوري قد غير الحسابات لكن حتى اللحظة، المطلوب المعلن من قبل حزب الله وحلفاء سورية هو اسقاط المحكمة وليس الحكومة.
كتلة المستقبل التي اجتمعت امس اكدت ان مسألة التزام الحكومة تمويل المحكمة الخاصة بلبنان التي انشئت من اجل كشف حقيقة جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري هي مسألة غير قابلة للنقاش وهي من مسؤولية وواجب السلطة التنفيذية.

● بيروت ـ عمر حبنجر

خليل: الجنديان اللذان خطفهما حزب الله في 2006 قتلا بقصف إسرائيلي

بيروت ـ ا.ف.ب: نقل وزير الصحة علي حسن خليل عن مسؤول في حزب الله أن الجنديين الاسرائيليين اللذين خطفهما الحزب في يوليو 2006، قتلا خلال قصف جوي اسرائيلي على لبنان.
جاء ذلك في وثيقة نشرتها صحيفة السفير اللبنانية امس ضمن رواية على حلقات على لسان الوزير خليل، القيادي في حركة امل المتحالفة مع حزب الله، حول مجريات حرب صيف 2006.
وقال خليل ان المعاون السياسي للامين العام لحزب الله حسن نصرالله، ابلغ رئيس المجلس النيابي ورئيس حركة امل نبيه بري في الثالث من اغسطس 2006، ان «القصف الاسرائيلي خلال الايام الماضية ادى الى مقتل الاسيرين الاسرائيليين جراء غارة على احد الاماكن».
ونقل عن مسؤول حزب الله حسين الخليل قوله لبري ومعاونيه ان «هذا موضوع لا يعرفه الا عدد محدود جدا من الاخوة المعنيين مباشرة ولن يعرفه احد لاحقا سوانا».
واضاف حسين الخليل ان عناصر الحزب «كانوا حذرين جدا ومتنبهين لكي لا يحصل هذا، لكن توسيع عمليات القصف واستخدام صواريخ كبيرة وعدم تحييد اي مكان ادى الى هذا الامر».
وتابع «انها المفارقة... اسرائيل تقتل اسيريها التي اعلنت الحرب لاجلهما».

السفير علي لجنبلاط: من يخطئ مع سورية يمكنه أن يراجع حساباته

رأى السفير السوري في لبنان علي عبد الكريم علي في حديث لـ «ان بي ان» أن الكلام المتوازن الذي أطلقه البطريرك مار بشارة بطرس الراعي في فرنسا وبعد عودته يعبر عن قراءة لمستقبل المنطقة ورغم الضجة التي أثيرت بسبب مواقفه في فرنسا، إلا أن مواقفه لها تفاعل في العواصم الاوروبية رغم الضجيج الذي يشير لعكس ذلك، لافتا الى ان كلام الراعي قال مثله البطريرك هزيم والبطريرك لحام وشخصيات إسلامية.
وأشار علي الى ان «سورية رحبت بانتخاب الراعي ومواقفه لقيت ترحيبا من القيادة السورية وهو عبر ان له 3 ابرشيات في سورية والواجب الكنسي يفرض عليه زيارة كل الابرشيات وهو مرحب به في سورية ولكن لم نوجه له دعوة لزيارة سورية».

السفير علي عبدالكريم علي

وليد جنبلاط
واعتبر ان الموقف المتوازن الذي وقفته القمة الروحية في دار الافتاء يستحق التقدير.
وردا على سؤال عن مواقف رئيس «جبهة النضال الوطني» النائب وليد جنبلاط، أعلن السفير السوري ان «سورية لا تحتاج بعض الكلام الذي يعطيها منطق الدروس وربما يحتاجه كثيرون قبلها، ومع ذلك نحن حريصون على الاشقاء وحريصون على أن من يخطئ مع سورية يمكنه ان يراجع حساباته أكان حزبا أو دولة». ورأى انه «عندما يكون اللبناني حريصا على المصلحة اللبنانية لابد أن يقرأ تكاملا بين المصلحتين اللبنانية والسورية»، مشيرا الى أن «ما يجري في مجلس الأمن هذا الاستهداف لا يقصد به الحرية والعدالة وحقوق الانسان بل النيل من دور سورية، وما يصيب سورية أو لبنان يصيب الشقيق الآخر ونتوقع من لبنان موقفا بمجلس الأمن يصب في مصلحته وبالتالي بمصلحة سورية».
وأعلن السفير السوري ان «هناك جدية واستجابة من لبنان لضبط الحدود ومنع تهريب السلاح ولكنها ليست كافية فما يحدث يشكل خرقا للاتفاقات بين البلدين ومسا بأمن لبنان كما هو مس بأمن سورية».
من ناحية أخرى، اعتبر ان مثيري الشغب في سورية وصلوا الى الإفلاس لذلك بدأوا يلجأون الى الاعمال الإجرامية التي يتوسلون من خلالها آلاما كثيرة، مشيرا الى ان الدوائر السياسية في معظم الدول الكبرى تعرف ان الحقائق المطلوبة لم تعد مقبولة، كما أن الناس رأوا عكس الضخ الاعلامي الابتزازي على الأرض.
وأعلن عن «اننا نتابع ونقرأ مواقف الدول الصديقة، والموقف الروسي عبرت عنه أكثر من شخصية رسمية والكل يرفض التدخل في الشأن الداخلي السوري ويعتبرون بعض الحراك الاميركي والاوروبي هو ظلما لسورية وتعديا على العدالة».

عضو الجماعة الإسلامية أكد أن الأقليات ليست وحدها تتأذى في المنطقة

الحوت لـ «الأنباء»: المرجعيات الروحية مرتبطة بالشعوب لا بالأنظمة

قال النائب د.عماد الحوت لـ «الأنباء» تعليقا على بيان القمة الروحية التي انعقدت في دار الفتوى ان المرجعيات الدينية هي مرجعيات للشعوب وليست للأنظمة، ولا هي موظفة عند أنظمة، لافتا الى ان المطلوب من المرجعيات الدينية ان تعيد اصطفافها من جديد وفي الموقع الصحيح المدافع عن حق الشعوب في الحرية والكرامة والحياة الآمنة وكل المعاني التي تحرص عليها الأديان، معربا عن اعتقاده ان دار الفتوى تتفهم هذه الأبعاد وان المطلوب من غبطة البطريرك الراعي ان يتوقف عن الخطاب الذي انتهجه نتيجة معلومات خاطئة أعطيت له عن الواقع المسيحي في سورية والخوف على المسيحيين في المنطقة. داعيا إياه الى العودة الى الخطاب الجامع الذي لا يثير الغرائز الطائفية ويعيد المسيحيين الى الوراء ليعودوا أقلية بحاجة الى حماية. ورأى ان دور المسيحيين في المنطقة وفي لبنان تحديدا أكبر من الدور الذي صدر عن البطريرك الذي يقول انهم بحاجة الى حماية لافتا الى ان المسيحيين هم شركاء كاملون ومواطنون كاملو الحقوق والواجبات.

د.عماد الحوت
أما بشأن الحديث عما تتعرض له الأقليات في المنطقة فسأل النائب الحوت: أين دور الأقليات في سورية الآن؟ وأين دور الأقباط في مصر حسني مبارك؟ معتبرا انه لا دور لهم ويعيشون حالة قلق، مشيرا الى ان الأنظمة لا تؤمن الحماية، ورأى ان التهجير الذي حصل في العراق لم يطل المسيحيين دون غيرهم بل كل فئات الشعب العراقي الذي تعرض لأزمة كان ومازال المسؤول الأول عنها الاحتلال الأميركي، مشيرا الى ان الخطر الذي تعرّض له مسيحيو العراق ليس خطرا متوقفا على انهم مسيحيون بل ان الخطر طال كل شعب العراق نتيجة الاحتلال الأميركي ونتيجة زرع بذور الفتنة الطائفية والمذهبية من قبل هذا الاحتلال، وسأل: أين الخطر الذي تعرض له مسيحيو سورية خلال 6 أشهر من الثورة؟! مؤكدا انهم جزء من الشعب السوري ومن الحراك الشعبي وان النظام يحاول ان يضعهم في وجه الثورة ليكونوا وقودا لاستمرار وجوده. وردا على سؤال حول تخوف البطريرك الراعي من ان يكون البديل عن النظام في سورية نظاما متطرفا قال النائب الحوت: هل الشعب السوري متطرف ويميل الى سفك الدماء والقتل والظلم؟! وكيف يكون متطرفا وهو يقاوم منذ 6 أشهر ويتعرض للتنكيل ويسعى الى التحرر من الظلم؟! لافتا الى عدم وجود أي معطى يشير الى هذا الخوف الا اذا كان النظام السوري نفسه استدرج هذا الشعب الى فتنة طائفية، مؤكدا ان الشعب السوري المسالم الذي يقود ثورته السلمية سيحدد خياره في نظام الحكم وشكله ومن سيحكم وسيكون الحكم آتيا من الشعب والمسيحيون جزء أساسي منه عندها فقط سيكون المسيحيون في أمان لأنهم جزء من مجموع الشعب السوري. واوضح النائب الحوت ان المتابع لمواقف بابا الڤاتيكان مما يحصل في سورية واستخدامه تعبير الجرائم التي ترتكب بحق الشعب السوري يدرك ان هناك تباينا في المواقف، معربا عن اعتقاده ان موقف البابا مؤيد للشعوب وان موقف البطريرك الراعي تم اظهاره وكأنه في وجه الشعوب ومع النظام، مشيرا الى حال الانقسام في الساحة المسيحية حول مواقف سيد بكركي وبالتالي هذا الموقف الذي صوّر بهذا الشكل ليس موقفا جامعا للكنيسة المسيحية وليس هناك إجماع للكنيسة حوله.
وأكد ان الحركة الإسلامية سواء في عالمنا العربي أو في لبنان هي ضمانة من ضمانات استقرار الواقع المسيحي في هذا الشرق لأنها وحدها لم تقع في دماء لا مسيحي ولا غير مسيحي، مشددا على ان الحركة الإسلامية مصرة اليوم على ان تكون الأنظمة الناتجة عن الثورات العربية أنظمة مدنية يشعر فيها كل مواطن بأنه جزء منها وجزء من قرارها وبالتالي له موقع فيها، لافتا الى ان الكرة بيد المسيحيين الذين عليهم ان يحددوا هل هم مع الشعوب ولهم ما لها وعليهم ما عليها وبالتالي يعيشون حالة الاستقرار وليس شعور الأقلية التي هي بحاجة الى حماية أم هم منحازون الى أنظمة إذا زالت عندها فقط يكون وضعهم في خطر؟
أما على صعيد العلاقة بين دار الفتوى وتيار المستقبل والحديث عن الخلافات المستعرة بين الطرفين فأكد النائب الحوت على وجود تباين في وجهات النظر بين دار الفتوى وتيار المستقبل انما ذلك لا يعني ان هناك خلافا عميقا، مشيرا الى لقاء جمع المفتي الشيخ محمد رشيد قباني والرئيس فؤاد السنيورة لتوضيح وجهات نظر الطرفين، لافتا الى محاولة بعض الفرقاء زرع نوع من الفرقة في أوساط الساحة الإسلامية السنية من خلال تظهير صورة لسماحة المفتي وكأنه انحاز الى فريق معين في مقابل فريق آخر، واشار الى ان دار الفتوى مرجعية قائمة بذاتها ولها الحق ان تتخذ الموقف الذي تراه مناسبا ويحقق مصلحة الطائفة السنية لافتا الى ان هذه المرجعية مكملة للمرجعية السياسية والتناغم في إطار الطائفة أمر مطلوب. وحول اعتبار البعض ان المفتي قباني انتقل الى صفة الوسطية الداعمة للرئيس نجيب ميقاتي، أوضح النائب الحوت انه ليس مطلوبا من المفتي قباني ان يكون ضد رئيس الحكومة سواء كان الرئيس ميقاتي أو غيره، مشددا على ان دار الفتوى هي مرجعية قائمة بذاتها ولها الحق ان تعبر عن موقفها بحرية ووضوح.

أخبار وأسرار لبنانية

● **لبنان والمجلس الوطني السوري:** بعد تساؤلات عن كيفية تعاطي لبنان مع أي عقوبات دولية محتملة ضد سورية، تطرح تساؤلات حاليا عن موقف لبنان من المجلس الوطني السوري المعلن حديثا ومسألة الاعتراف بهذا المجلس، خصوصا إذا اعترفت به دول عربية.
رغم ان بعض معارضي النظام السوري في لبنان رحبوا بتشكيل المجلس الجديد ككتلة «المستقبل» النيابية، الا ان الخطوات الرسمية لم تؤشر بعد الى احتمالات أكثر تقدما.
ويقول الوزير السابق كريم بقرادوني: «تيار المستقبل وحده سيعترف بالمجلس. لكن أتوقع ان تعترف به قلة من الدول العربية، رغم ان عددا منها مسرور به. لكن الوضع السوري يختلف عن الوضع الليبي وتاليا لا يمكن ان يحصد المجلس الوطني السوري اعترافا كبيرا به».
ويؤكد ان «لبنان لن يعترف حكما به، لأن ما بين البلدين علاقات مميزة من الطائف الى الاتفاقات والمواثيق، ولا يستطيع من الجهة القانونية او السياسية ان يعترف به. وتركيبة الدولة من رئيس الجمهورية الى الحكومة لا تسمح بأي اتصال مع المعارضة السورية، التي لن يكون لها موطئ قدم في لبنان».
● **السفير السوري وجنبلاط:** علق سفير سورية علي عبد الكريم علي على مواقف رئيس «جبهة النضال الوطني» النائب وليد جنبلاط، فأشار الى ان «سورية لا تحتاج بعض الكلام الذي يعطيها منطق الدروس وربما يحتاجه كثيرون قبلها، ومع ذلك نحن حريصون على الأشقاء وحريصون على ان من يخطئ مع سورية يمكنه ان يراجع حساباته وتعديا على العدالة».
● **توغل سوري في جرود عرسال:** دخلت دبابتان تابعتان للجيش السوري أمس الى عمق الأراضي اللبنانية في جرود بلدة عرسال.
وأفاد مصدر في الجيش اللبناني ان «الجنود السوريين اجتازوا الحدود اللبنانية حيث كانوا يطاردون مطلوبين سوريين فروا باتجاه الأراضي اللبنانية واشتبهوا (الجنود) في ان هؤلاء اختبأوا في منزل مهجور في جرود عرسال كان يستخدم سابقا مصنعا للبطاريات».
ولفت الى انه «ما إن أجرينا الاتصال بالجانب السوري لمعرفة حقيقة ما حصل، فتبين لنا ان الجنود السوريين كانوا انسحبوا وان العملية لم تستغرق إلا دقائق معدودة، وهي حصلت بفعل تداخل المناطق الحدودية بين البلدين».
وأكد رئيس بلدية عرسال علي الحجيري ان «هذا التوغل ليس الأول من نوعه، لأن الدبابات السورية اخترقت الأراضي اللبنانية 3 مرات من قبل، كان آخرها الأسبوع الماضي عندما دخلت دبابتان و3 ملالات تمركزوا في الأراضي الزراعية لساعات.
وقال: «يبدو ان هناك استفزازا لأبناء المنطقة، ولذلك طلبنا من الجيش اللبناني ان يتدخل ويضع حدا لهذه الأعمال، ويجنب المنطقة مشكلة كبيرة».
(نقل عن مصادر في قوى 14 آذار انها ستلجأ الى سؤال الحكومة واستجوابها في موضوع توغل الدبابتين السوريتين في جرود عرسال، وتحملها مسؤولية كل أذى يلحق بالمواطنين اللبنانيين وممتلكاتهم).
● **نشاط الشيخ أحمد الأسير:** لوحظ أن الشيخ أحمد الأسير الذي سطع نجمه في صيدا في شهر رمضان، ورفع من وتيرة هجومه على النظام في سورية تحت شعار «الدفاع عن أهل السنة والجماعة»، يشارك في لقاءات واجتماعات تنسيقية لقوى وشخصيات وهيئات سلفية في منطقة الشمال، لمواكبة التطورات التي تشهدها سورية.
● **الوزير فيصل كرامي ينتقد الحكومة:** في أول موقف نقدي له من داخل الحكومة، حمل وزير الشباب والرياضة اللبناني فيصل عمر كرامي على حكومة الرئيس نجيب ميقاتي بشدة، معلنا ان «فترة السماح للحكومة انتهت»، وقال في احتفال طرابلسي: «أنشدنا للوحدة والتضامن بما فيه الكفاية، وتبادلنا المجاملات والمودات أكثر من اللازم، وتصورنا وأطلقنا الوعود والعهود في عدة مناسبات، وكل يوم جديد يأتي هو يوم للحساب».